TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(15)/2
11 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة عشرة
جنيف، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٢(د) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا

(A) GE.97-50710

مقدمة

١- مما يـُذكر أن مجلس التجارة والتنمية كان قد طلب، في دورته الثالثة والأربعين، نتيجة لنظره في البند المتعلق بإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم تقريرا إلى دورة تنفيذية للمجلس بشأن الطريقة التي سيـُنفذ بها المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها (٤٣٦ (د-٤٣)، الفقرة ٨) وكذلك تقديم تقرير إلى دورة المجلس المقبلة عن التقدم المحرز في هذه الأنشطة وتنفيذها والمشاكل المواجـِهَة في تنفيذها، إن كانت توجد أية مشاكل. وتورد الفقرة ٥ من الاستنتاجات المتفق عليها ما رأى المجلس أنه دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا. ومما يذكر كذلك أن أمانة الأونكتاد قد قدمت، في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، تقريرا عن إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات (TD/B/43/6) قدم معلومات عن أنشطة الأونكتاد المضطلع بها لصالح افريقيا. والغرض من هذا التقرير المرحلي الحالي هو تحديث التقرير السابق وتقديم موجز بالإجراءات التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد، وكذلك بالأنشطة المخطط لها، استجابة للولاية التي منحها المجلس للأمانة. وهذه المعلومات مرتبة بنفس الترتيب الوارد في الفقرة ٥ من الاستنتاجات المتفق عليها لمجلس التجارة والتنمية والمشار إليها أعلاه.

٢- وتسعى الأمانة إلى الاستجابة بمجموعة متنوعة من الطرق لمقرر المجلس بشأن هذه القضية، وذلك في أعمالها التحليلية وفي أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية وأنشطتها الاستشارية، وفقا لأهداف وغايات برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا.

٣- وفضلا عن ذلك، ووفقا للفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣)، فإن النظر في البند المتعلق بافريقيا في المجلس سيـُنظـَّم بطريقة تسمح بإجراء تبادل عام للآراء فضلا عن إجراء نقاش غير رسمي مركز بمشاركة الخبراء. وستركـّز المناقشات الموضوعية المتعلقة بافريقيا في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية على قضايا الأداء والآفاق المتوقعة والسياسات فيما يتعلق بالانتعاش والتنمية الاقتصاديين في افريقيا. وستـُقدم الأمانة تقريرا تحليليا عن هذا البند إلى المجلس.

موجز بالأنشطة التي حددها مجلس التجارة والتنمية

(أ) استمرار ومواصلة تطوير برنامج الكفاءة في التجارة لصالح البلدان الافريقية التي يهمها الأمر

٤- إن إنشاء نقاط تجارية يشكل وسيظل موضع تركيز رئيسي لأنشطة الأونكتاد في هذا المجال. وقد أ ُنشئت النقاط التجارية حتى الآن في سبعة بلدان افريقية (تونس، والجزائر، وزمبابوي، والسنغال، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب). ويجري إقامة نقاط تجارية في ١٤ بلداً (إثيوبيا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، الرأس الأخضر، زامبيا، غابون، الكاميرون، كينيا، مالي، موريتانيا). وقـُدمت طلبات من ١٧ بلدا افريقيا إضافيا هي في مرحلة الدراسة الأولية أو مرحلة دراسة الجـدوى (اريتريـا، انغولا، توغو، جيبوتي، زائير، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا،

غينيا - بيساو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا). ويناقش الأونكتاد مع اللجنة الأوروبية تفاصيل مشروع قيمته ١٠ ملايين وحدة نقد أوروبية من أجل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كان قد أعلن عنه رئيس اللجنة جاك سانتير عند افتتاح المؤتمر الوزاري لمجموعة الدول الصناعية الرئيسية السبع والمعني بـ "مجتمع المعلومات، والتنمية"، الذي عُقد في جنوب افريقيا بعد انتهاء الدورة التاسعة للأونكتاد بيومين. وسيُبلَّغ المجلس بالتطورات الأخرى في هذا المجال.

٥- ويتصل بمبادرة الكفاءة في التجارة النظام الآلي للبيانات الجمركية. ويشترك في هذا البرنامج أربعة وثلاثون بلدا افريقيا. ويعمل هذا النظام بالفعل في ٢١ بلدا من هذه البلدان (بنن، بوركينا فاصو، بوروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السودان، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، مالي، مدغشقر، موريتانيا، موريشيوس، النيجر). أما في البلدان المتبقية، فإن المشاريع تمر بمراحل شتى من التنفيذ تتراوح بين تركيب النظام (إثيوبيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ناميبيا) ومشاريع ما زالت في المرحلة الأولية (اريتريا، بوتسوانا، جنوب افريقيا، زامبيا، سوازيلند، سيراليون، كينيا، ليسوتو، ملاوي). ويجري منذ عام ١٩٩٢ تنفيذ مشروع دون إقليمي كبير تموله اللجنة الأوروبية ويرمي إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لافريقيا الشرقية والجنوبية من أجل تقديم ودعم برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وتدور حاليا مشاورات مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واللجنة الأوروبية بغية إقامة مشروع دون إقليمي لدعم برامج النظام الآلي للبيانات الجمركية المنفَّذة بالفعل في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

(ب) تحسين الخدمات الداعمة للتجارة والميسِّرة للتجارة والصادرات

٦- في إطار الخدمات الأخرى الداعمة للتجارة، فإن نظام المعلومات المسبقة المتعلقة بالبضائع يغطي عشرة بلدان افريقية ويشمل مشروعا من أجل السوق المشتركة لافريقيا الشرقية والجنوبية. ويشترك بلدان افريقيان في برنامج التدريب البحري (ترينمار)، كما اشترك ٣٠ بلدا افريقيا في أنشطة تدريبية تتعلق بالتدريب. ويجري القيام بمشروعين بشأن التشريع البحري، أحدهما للمؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري، والآخر لكوت ديفوار.

٧- وفضلا عن ذلك فمما يذكر، بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، أن دعم الأونكتاد للبلدان الافريقية في ميدان الخدمات يُضطلَع به في إطار البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات. وهذا البرنامج، الذي تموله فرنسا ومركز بحوث التنمية الدولية ومؤسسة كارنيجي، يركز على بناء القدرة المتعلقة برسم السياسات في افريقيا في هذا القطاع ويربط بين قضايا نمو الخدمات والتنمية والتجارة في الخدمات عن طريق التركيز، في جملة أمور، على احتياجات الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ومنذ أوائل عام ١٩٩٢، استفادت عشرة بلدان افريقية من برنامج المساعدة هذا هي: أوغندا، بنن، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي، السنغال، غانا، غينيا، كينيا، نيجيريا. واعتبارا من عام ١٩٩٦ يجري توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل، بالإضافة إلى هذه البلدان، ثمانية بلدان افريقية أخرى هي: بوركينا فاصو، جيبوتي، زامبيا، سوازيلند، الكاميرون، كوت ديفوار، ليسوتو، ناميبيا. وبالاضافة إلى ذلك فإن الأونكتاد سيبدأ، اعتبارا من عام ١٩٩٨، في القيام بجهد على نطاق المنطقة مدته سنتان لإعداد الحكومات الافريقية للجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات التي من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٠ تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

٨- وفي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي المعنون "البرنامج الإقليمي للنهوض بالتجارة وتوسيع الاستثمار في افريقيا" (RAF/96/001)، يقترح الأونكتاد تنظيم حلقات تدارس دون إقليمية في بلدان افريقيا الغربية والجنوبية والشرقية فيما يتعلق بتبادل الخبرات فيما بين البلدان الافريقية بشأن المخططات الفعالة لتمويل التجارة والأنشطة التدريبية القائمة على النماذج الأولية لإنشاء مصارف تصدير واستيراد وتسهيلات أخرى لتمويل التجارة استحدثها الأونكتاد.

(ج) دعم صياغة سياسات وطنية مشجّعة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

٩- في ضوء العلاقة الوثيقة بين هذا الفرع والفرع (و)، ترد المعلومات ذات الصلة في إطار الفرع (و) أدناه.

(د) دعم صياغة سياسات وطنية مشجّعة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقضايا الخصخصة

١٠- يقوم الأونكتاد بإعطاء أولوية في كل من أعماله التحليلية وأنشطته التنفيذية للاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في مجالات تنمية المشاريع، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد استحدث الأونكتاد برنامجاً نشطاً يُعنى بتعزيز الشراكة على مستوى المشاريع كوسيلة لتحسين القدرة على المنافسة.

١١- وفي إطار "مشروع افريقيا" (Enterprise Africa)، وهو مبادرة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، صُمّم مشروع لربط الشركات المحلية بشركات من بلدان افريقية أخرى. وكانت الخطوة الأولى هي إجراء تقييم للشراكات والتعاون على مستوى المشاريع في ثلاثة بلدان هي: أوغندا وزمبابوي وغانا. والمشكلة الأساسية في معظم البلدان الافريقية هي انخفاض عدد المشاريع المنتجة. وفي هذا الصدد فإن الشراكات والروابط بين المشاريع يمكن أن تتخذ أبعادا داعمة كبيرة، بالنظر إلى أنها تمكن من تحقيق النمو السريع والمتنوع للمنتجات ومن استيعاب التكنولوجيات الجديدة والقدرة الابتكارية. ويمكن للشراكات فيما بين المشاريع والتي تضم شركات محلية وأجنبية على السواء أن تساعد المشاريع الافريقية على تحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق الاقليمية والعالمية. ويشمل التقييم اقتراحات لصياغة استراتيجية وسياسات وطنية بشأن الشراكات فيما بين المشاريع في افريقيا.

١٢- وقد عُقدت حلقة دراسية إقليمية بشأن الخصخصة في ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في لوساكا بالتعاون مع "مبادرات افريقيا الشرقية والجنوبية في مجال إدارة الديون والاحتياطي". ويجري النظر في عقد حلقة دراسية إقليمية أخرى بشأن ائتمانات الموردين في مصارف التنمية دون الاقليمية، وذلك بالتعاون مع برنامج المبادرات المذكورة آنفا. وسيُدعى إلى حضور الاجتماع خبراء من مصارف التصدير والاستيراد التابعة لمجتمع المانحين.

١٣- ويُتوخّى شمول ٢٠ بلدا افريقيا أخرى ببرنامج النهوض بروح تنظيم المشاريع (إمبريتيك EMPRETEC) الذي صمم كبرنامج للنهوض بعملية تنظيم المشاريع وبالأعمال ويرمي إلى توفير التدريب والمساعدة التقنية وقاعدة مؤسسية لتكوين وتوسيع وتحويل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويحدد هذا البرنامج منظمي المشاريع الواعدين ويزودهم بالتدريب الهادف إلى تطوير مهاراتهم في مجال الأعمال ومساعدتهم على إعداد خطط الأعمال وعلى تمويل مشاريعهم الخاصة بالأعمال، ومساعدتهم على ترتيب إقامة روابط مفيدة بشكل متبادل مع الشركات الوطنية والأجنبية الأكبر، ويتيح نظم دعم طويلة الأجل لتيسير نمو مشاريعهم وإضفاء الطابع الدولي عليها.

١٤- وأحد الأنشطة الرئيسية الأخرى الجارية هو تنفيذ مشروع لبناء شراكات وتدعيم الربط الشبكي بين منظمي المشاريع في آسيا وافريقيا في مجال تجارة السلع الأساسية والاستثمار فيها. فقد قام ٢٥ مشتركا من ١٣ بلداً في منطقة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (إثيوبيا، أوغندا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، زامبيا، السنغال، غانا، الكاميرون، كينيا، ملاوي، ناميبيا، نيجيريا) بالاشتراك في حلقات دراسية - جولات دراسية تابعة للأونكتاد في جاكارتا وبانكوك. ومن المخطط القيام بالجولة الدراسية الثانية لافريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٥- وتشمل الأنشطة الأخرى المخطط لها في هذا المجال ما يلي: مشروع تقييم التقدم الذي تحرزه النساء منظمات المشاريع في البلدان الافريقية (إثيوبيا، بوركينا فاصو، جمهورية تنزانيا المتحدة، غامبيا، مدغشقر)؛ ومشروع بشأن المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم "الآخذة في النمو" في أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً، من بينها بوركينا فاصو وزامبيا؛ ومشروع يرمي إلى تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص، من المقرر أن يشمل إثيوبيا وغامبيا.

١٦- وكجزء من برنامج الأونكتاد القطري المتكامل لصالح أقل البلدان نمواً، اضطُلع ببعثة في نيسان/أبريل إلى غامبيا؛ وقد بحثت تشجيع الاستثمار وكذلك استراتيجيات النهوض بالمشاريع.

١٧- ويجري استحداث مشروع لإقامة أربعة مراكز وطنية للابتكار وتطوير المشاريع. وستعمل هذه المراكز كآليات لحفز إيجاد ثقافة قوامها الابتكار لدى المشاريع المحلية. والبلدان المشتركة في هذا المشروع هي جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وغانا، وكوت ديفوار.

١٨- وأخيرا، وإذ يضع الأونكتاد في اعتباره الافتقار الحاد إلى المحاسبين، وخاصة في افريقيا الناطقة بالفرنسية، فإنه يقوم بتصميم برنامج للتعليم من مسافات طويلة لتلبية الحاجة إلى محاسبين مؤهلين في جمهورية افريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو.

(هـ) مساعدة البلدان الافريقية على الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، ومساعدتها على تطوير قدرتها التفاوضية في مجال التجارة، فضلا عن تحسين قدراتها وسياساتها في مجال المنافسة

التعاون التقني فيما بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

١٩- إن دمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي يتطلب ليس فقط تعزيز القدرات المؤسسية والقدرات الخاصة بالموارد البشرية اللازمة للاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي التأثير عليه

وفي تشكيل القواعد المنظمة له والمتسمة بأنها مؤاتية للتنمية، بل يتطلب أيضا - وهو أمر في غاية الأهمية الحاسمة - تطوير ودعم قدرات التوريد للتصدير التي تسمح لهذه البلدان بالاستفادة من تحرير التجارة.

٢٠- ويشترك الأونكتاد على نحو نشط في برنامج المساعدة التقنية المتكاملة لأقل البلدان نمواً وللبلدان الافريقية الأخرى - وهو البرنامج المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية - والذي يتمثل الهدف منه فيما يلي: '١' توفير المساعدة من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي؛ و'٢' إيجاد تدابير داعمة لتعزيز القدرات الخاصة بالتوريد التصديري، على أن توضع في الحسبان التحديات وكذلك الفرص السوقية الجديدة الناشئة عن جولة أوروغواي. وفي بادئ الأمر، تستفيد ثمانية بلدان افريقية من هذا البرنامج، هي: أوغندا، بنن، بوركينا فاصو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، غانا، كوت ديفوار، كينيا.

٢١- أما المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج فقد كُرِّست لتحديد الاحتياجات وتنظيم حلقات دراسية بشأن اتفاقات جولة أوروغواي في البلدان الثمانية، سيليها تدريب المدرِّبين الذين يتم التعرف عليهم أثناء هذه الحلقات الدراسية خلال النصف الأول من هذا العام. وقد أُعدت من أجل كل بلد مشاريع تفصيلية ومحددة لكل من البلدان الثمانية، تركِّز على مزيج من التدريب والتدابير الداعمة الرامية إلى تعزيز قدرات التوريد على أساس الاحتياجات التي تم بالفعل تحديدها، وهي مشاريع تنتظر حاليا الموافقة الرسمية من السلطات القطرية المعنية. وسيجري تنفيذ هذه المشاريع في المرحلة الثانية للبرنامج.

٢٢- وقد وردت طلبات من عدة بلدان افريقيا أخرى للاشتراك في هذا البرنامج. ويجري النظر في هذه الطلبات، ويوضع في الحسبان مدى توفر الموارد البشرية والمالية.

الجوانب الجارية الأخرى للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية في مجال التجارة

٢٣- يجري تقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الجزائر والسودان). ويجري تقديم المساعدة أيضا إلى البلدان الافريقية فيما يتعلق بتأثير اتفاقات جولة أوروغواي، تأثيرا قطريا محددا، على الاقتصادات الوطنية والتعديلات المطلوبة في السياسات بغية الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات، عن طريق إجراء دراسات وتنظيم حلقات تدارس وطنية لاستعراض النتائج التي تخلص إليها الدراسات (مثلا غانا وملاوي وناميبيا). وقد ظل الأونكتاد يتعاون مع أمانتي منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في أسبوع الأعمال الافريقي العربي الثاني الذي سيُعقد في موريتانيا. وقُدِّمت إلى "الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي" مساعدة مماثلة فضلا عن مشورة موجهة لتيسير اعتماد موقف مشترك بشأن جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٤- ويقوم الأونكتاد حاليا، بناء على طلب أمانتي منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية، بالعمل بصورة مشتركة معهما ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إقامة آلية تفاوض مؤسسية لدعم الحكومات الافريقية في اشتراكها في المفاوضات التجارية التي تتولاها منظمة التجارة العالمية حاليا

وفي المستقبل على سبيل الاستجابة لولايةٍ مَنَحها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وزراء التجارة الأفارقة المشتركون في المؤتمر الوزاري المعقود في سنغافورة.

٢٥- ويجري أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار ما يُقتَرح من إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة بين بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بحلول عام ٢٠١٠، عن طريق توفير بعثات استشارية وحلقات تدارس لدعم القدرة التفاوضية وللمساعدة في تقييم آثار تنفيذ الأحكام المحددة لاتفاقات الانتساب والفرص التجارية المتاحة في إطار مخططات نظام الأفضليات المعمم ذات الصلة. وقد دُعِّمت هذه الأنشطة عن طريق نظام تحليل التجارة والمعلومات المتعلقة بها ونظام تحليل السوق والقيود المفروضة على التجارة، وهذا النظام الأخير هو ناتج اشترك في تحقيقه البنك الدولي.

٢٦- وتبرز المساعدة المقدمة إلى افريقيا أيضا في أعمال الأونكتاد بشأن التجارة والبيئة. إذ يجري القيام بثلاث دراسات قطرية بشأن التوفيق بين سياسات التجارة والبيئة (أوغندا، زمبابوي، الكاميرون) كما يجري القيام بدراسات حالات إفرادية بشأن تنفيذ تدابير التجارة والتدابير الايجابية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (أوغندا، زمبابوي، جنوب افريقيا). وقد وُضع مشروع لمساعدة البلدان الافريقية على اتخاذ مواقف أكثر ارتكازا على المعلومات في المفاوضات المقبلة المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهي مشاريع تنتظر التمويل.

٢٧- وما فتئ الأونكتاد يقوم أيضا بمساعدة البلدان الواقعة في افريقيا فيما يتعلق بقانون وسياسة المنافسة بالنسبة إلى التنمية. وقد بدأ في زامبيا، في أعقاب أعمال تحضيرية، مشروع هو في المرحلة النهائية، ينطوي على تدريب موظفي لجنة المنافسة (المنشأة في إطار المشروع)؛ وفي موريتانيا، بدأ إعداد التشريع الخاص بالمنافسة، في أعقاب أعمال تحضيرية؛ وفي ملاوي، جرى إعداد إطار للسياسة العامة وذلك في أعقاب ندوتين اثنتين، وسيلي ذلك صياغة تشريع بشأن المنافسة. كذلك فإن مؤتمر الأونكتاد التاسع قد عهد إلى الأونكتاد بولاية عقد اجتماع إقليمي بشأن قانون وسياسة المنافسة لافريقيا، ولكن لم يتم العثور بعد على تمويل كاف للقيام بذلك.

٢٨- وقد باشر المكتب الاقليمي لافريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الآونة الأخيرة الأعمال التحضيرية من أجل إعداد برنامج إقليمي لافريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) فيما يتعلق ببناء القدرات بخصوص التجارة والاستثمار بالتعاون الوثيق مع وكالات شتى، من بينها الأونكتاد. وسيركز هذا البرنامج في المقام الأول على أربعة مجالات عريضة تتعلق ببناء القدرات هي: '١' تعزيز الموارد البشرية فيما يتصل بقواعد التجارة الاقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والاستثمار؛ و'٢' تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية وأوساط الأعمال والمجتمع المدني في افريقيا على وضع استراتيجيات بشأن التجارة والاستثمار يمكن أن تعزز التنمية التي تقودها الصادرات؛ و'٣' تعزيز المؤسسات والنظم التمكينية التي تدعم قدرة قطاع الأعمال الافريقي في مجال التجارة؛ و'٤' تعزيز قدرة الشركات الافريقية على إمكانية الوصول إلى الخدمات التمكينية والداعمة التي يمكن أن تزيد من قدرتها على التجارة. ومن المتوقع أن ينتقل هذا البرنامج إلى المرحلة التشغيلية بحلول صيف عام ١٩٩٧.

٢٩- ويشترك الأونكتاد أيضا في مشروع يتولاه المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للدول العربية، يغطي بلدان شمال افريقيا وله أهداف مماثلة لأهداف المشروع المذكور أعلاه.

٣٠- وتتركز أنشطة "برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية" (التدريب على التجارة الخارجية) على التجارة مع بلدان السوق الأوروبية الواحدة، وتجارة السلع الأساسية (بما في ذلك إدارة المخاطر) والسياسات التجارية الوطنية. وفي عام ١٩٩٦، وسِّع نطاق البرنامج ليشمل كامل القارة الافريقية. وفي أعقاب تنفيذ حلقات دراسية بشأن السياسة التجارية الوطنية في افريقيا الغربية ووسط افريقيا، بدأ تنفيذ البرنامج في البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية. وأُجري تحليل للاحتياجات والقدرات التدريبية في بلدان الجنوب الافريقي (بوتسوانا، وسوازيلند، وليسوتو، وناميبيا، وموزامبيق). أما في غرب افريقيا، فإن مشروعا رئيسيا يهدف إلى تعزيز المؤسسات التدريبية، وتدريب المدرِّبين، وتقاسم الموارد فيما بين البلدان في مجال تنفيذ الدورات التدريبية قد بُدئ بدعم من اللجنة الأوروبية وهو يضم مؤسسات افريقية. ومن المتوقع أن تبدأ خلال عام ١٩٩٧ مشاريع جديدة لدول شرقي افريقيا والجنوب الافريقي والمغرب العربي.

قضايا جديدة في مجال التجارة الدولية

٣١- إن سياسات الاستثمار والمنافسة هي مواضيع يقوم الآن فريقان عاملان تابعان لمنظمة التجارة العالمية بالنظر فيها. وتشجِّع الفقرة ٢٠ من إعلان سنغافورة الوزاري الفريقين العاملين على التعاون مع الأونكتاد وعلى الاعتماد على أعماله لضمان أن يُؤخذ البعد الانمائي في الحسبان بصورة كاملة. وتوجد ثلاث طرق يسهم بها الأونكتاد في قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة في هذا الصدد: (١) توفير عمل تحليلي ودراسات بشأن القضايا الجديدة؛ و(٢) تقديم مشورة ومساعدة تحليلية فنية إلى وفود البلدان النامية المشتركة في الفريقين العاملين؛ و(٣) تحليل المقترحات المحددة التي تقدمها البلدان المتقدمة وتقديم عناصر استجابة من جانب البلدان النامية من وجهة نظر إنمائية. ويولي الأونكتاد مزيدا من التفكير للآثار الناشئة عن القضايا الجديدة والتي تلحق بالسياسات، كما أن أعماله التحليلية ستسعى إلى تحديد التحديات الإنمائية في سياق زيادة تحرير التجارة والاستثمار وآثارها على قدرة البلدان النامية على المنافسة. وفي إطار تقديم الدعم إلى البلدان الافريقية، وبالاعتماد على الخبرة السابقة المكتسبة في فترتي ما قبل وما بعد جولة أوروغواي، فإن أنشطة تقديم المساعدة من جانب الأونكتاد إلى المنطقة الافريقية بشأن القضايا الجديدة يجري تصورها في إطار البرنامج الاقليمي المقترح لافريقيا المتعلق ببناء القدرات في مجالي الاستثمار والتجارة والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. ويبدو أن المؤشرات المتلقاة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الصدد إيجابية. وسيجري تلبية احتياجات بلدان شمال افريقيا بواسطة مشاريع يقوم بالنظر فيها المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(و) المساعدة على تعاون البلدان الافريقية التي يهمها الأمر في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا عن طريق مشاريع تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة إلى البلدان التي يهمها الأمر

٣٢- ما زال العمل مستمرا بشأن مشروع التعاون التقني الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمتعلق بـ "توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات"، المضطلع به بالاشتراك مع البنك الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة البلدان النامية على استعراض سياساتها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات وتقييم المكاسب التي قد تجنيها هذه البلدان من فتح أسواق الخدمات بها أمام موردي الخدمات الأجانب. وقد تم الانتهاء من وضع تقرير عن أوغندا ويجري وضع تقرير عن تونس.

٣٤- وقد انتهى الأونكتاد مؤخرا من وضع مجلدين من: (World Investment Directory) دليل الاستثمار العالمي، أحدهما مكرس لافريقيا (سيصدر كأحد منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.A.1). ويعرض الدليل بيانات منظمة بحسب البلد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل وإلى الخارج على السواء، وهو يشمل بيانات مالية بشأن أكبر الشركات عبر الوطنية في هذه الاقتصادات ومنها، فضلا عن بيانات عن إطارها التنظيمي. وقام الأونكتاد أيضا، بالاستناد إلى قواعد البيانات الخاصة به، بإصدار منشور بعنوان Foreign Direct Investment in Africa (الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.A.6).

٣٥- ويجري العمل بشأن مشروع يُعنى بالشركات عبر الوطنية وإعادة تشكيل الهياكل الصناعية في البلدان النامية سيجري فيه إجراء دراسات حالات إفرادية فيما يتعلق ببلدين افريقيين.

٣٦- ويقوم الأونكتاد بإعداد سلسلة من أدلة الاستثمار لمجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في افريقيا. والهدف من ذلك هو حفز الاهتمام بأقل البلدان نموا الافريقية عن طريق تزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

٣٧- وقام الأونكتاد بصياغة تشريع بشأن الاستثمار من أجل سان تومي وبرينسيبي. وهو يقوم حاليا بوضع اللمسات النهائية على الأنظمة التنفيذية. وساعد الأونكتاد اريتريا في إيجاد بيئة تمكينية من أجل الاستثمار في القطاع المعدني. كذلك فإنه قد قام، في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بوضع عقود نموذجية خاصة بالتعدين. وطلبت الكاميرون المساعدة لوضع إطار قانوني للاستثمار ومناطق المشاريع الحرة.

٣٨- ويجري القيام باستعراضات لسياسات الاستثمار، وذلك كجزء من تحليل الاتجاهات الحالية وتحليل البيانات من أجل تقرير الاستثمار العالمي. وهذه الاستعراضات تقيِّم نظام اللوائح الاجمالي ومدى كفاءته في اجتذاب الاستثمار وزيادة الفوائد المتحققة من هذا الاستثمار إلى أقصى حد ممكن. وكان أول بلد افريقي يطلب مثل هذا الاستعراض هو مصر، وقد بُدئ في هذا الاستعراض في أوائل عام ١٩٩٧.

٣٩- وطلبت اثيوبيا استعراضا شاملا لسياسة الاستثمار وكذلك استعراضا لسياسة العلم والتكنولوجيا؛ وسيُدمج هذان الطلبان في استعراض واحد للسياسات سيبدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٤٠- ومن المخطط له عقد حلقة تدارس إقليمية في عام ١٩٩٧ للنهوض بالبحث والتطوير المتعلقين بالموارد التكنولوجية في افريقيا.

(ز) استخلاص الدروس ذات الصلة من التجارب الانمائية الناجحة لبلدان أخرى، والدراسة المتعمقة للمشاكل الانمائية المحددة التي تهم افريقيا والبلدان الافريقية والتعاون الاقتصادي الافريقي والتي لها صلة بذلك

٤١- في إطار مشروع ممول من اليابان بشأن مدى انطباق تجربة شرقي آسيا، عُقدت حلقة تدارس في هراري في ١٣-١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن "التنمية الاقتصادية والديناميات الاقليمية في افريقيا:

الدروس المستفادة من تجربة شرقي آسيا". وكانت أهداف حلقة التدارس هي عرض استنتاجات الأونكتاد بشأن التنمية في شرقي آسيا، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتصنيع والديناميات الاقليمية، على الممثلين الحكوميين في منطقة الجنوب الافريقي. ونتيجة لذلك، بُدئ في إجراء حوار مع الممثلين الحكوميين لضمان التعبير عن اهتماماتهم في البحوث التي سيجري الاضطلاع بها بخصوص آثار تجربة شرقي آسيا على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الافريقية وعلى التكامل الاقليمي. ودُعيت ستة بلدان إلى الاشتراك في حلقة التدارس هذه، أربعة منها من أقل البلدان نمواً. وهذه البلدان هي جمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب افريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي، وموزامبيق.

٤٢- وناقشت حلقة التدارس القضايا المتعلقة بتراكم رأس المال والتجارة، وإجراء تقييم دقيق للسياسات والمؤسسات، والقضايا المتعلقة بالتكامل الاقليمي. وكانت حلقة التدارس مفيدة في تعيين عدد من المسائل المحددة التي يلزم تناولها في البحوث المقبلة في المجالات المذكورة أعلاه. وستُناقَش نتائج البحوث في اجتماع استعراضي يُعقد قبيل نهاية عام ١٩٩٧ باشتراك أعضاء فريق المشروع ومجموعة أساسية من واضعي السياسات والباحثين. ويؤمل، فيما يتعلق بالدروس المستفادة من حلقة التدارس وخاصة في مجالات القضايا المختلفة، أن يتسنى تقديم هذه الدروس وتطبيقها، على النحو المناسب، على البلدان الافريقية الأخرى.

(ح) الاسهام في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشجيع استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين

٤٣- تتركز المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في الوقت الحالي على قضايا إدارة المخاطر، وبصورة رئيسية في أوغندا وجنوب افريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي. ومن المتوقع أن يجري، عقب اجتماع الخبراء المعني بالتنويع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية، الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أن يجري أيضا توسيع نطاق المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الافريقية لتشمل قضايا التنويع. ويجري أيضا الاضطلاع بمشروع في جنوب افريقيا للمساعدة على استحداث نهج يقوم بالكامل على المشاركة بشأن التنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛ ويجري تطبيق ذلك في مجال الممارسة على إقفال مناجم في مقاطعة الكاب الشمالية ومن المتوقع توسيع نطاقه ليشمل بلداناً أخرى متى تم ضمان التمويل.

(ط) تقديم الدعم المستمر لإدارة الديون

٤٤- يجري تقديم الدعم لإدارة الديون في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد إلى البلدان التالية (تشير العلامة النجمية إلى أن العمل هو في المرحلة التحضيرية): إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وتوغو، وجيبوتي، وجمهورية افريقيا الوسطى، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال*، وغينيا - بيساو*، ومصر، وموريتانيا. وهذا النظام هو نظام لإدارة الديون استحدثه الأونكتاد وينطوي على نظام نمطي لإدارة الديون يرتكز على الحاسوب ويُنفَّذ عن طريق مشاريع قطرية في وزارات المالية والمصارف المركزية في عدد كبير من البلدان، فيسهم بذلك اسهاما هاما في قدرتها على إدارة ديونها الخارجية إدارة فعالة.

٤٥- وقد نظم الأونكتاد حلقة دراسية بشأن "ديون افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمستحقة لدائنين رسميين غير منتمين إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد استمر تقديم المساعدة إلى البلدان الافريقية في مفاوضاتها المتعلقة بإعادة جدولة الديون مع الدائنين الأعضاء في نادي باريس، كما قُدِّمت المساعدة في عام ١٩٩٦ إلى بنن، وبوركينا فاصو، وزامبيا، وسيراليون، ومالي، وموزامبيق. وأُجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تقييم للاحتياجات بشأن إدارة الأصول والخصوم لصالح حكومة المغرب (مشروع مساعدة تقنية). ومن المتوقع الاضطلاع بمزيد من الأنشطة هذا العام.

٤٦- وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الأونكتاد دراسة مسألة مدى إمكانية تحمُّل الديون، وهي مشكلة رئيسية تواجه كثيرا من البلدان الافريقية.

التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية الأخرى

٤٧- ما فتئت أمانة الأونكتاد تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الاقليمية الافريقية مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والجماعة الاقتصادية الافريقية، وكذلك مع منظمات افريقية دون اقليمية مثل الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والسوق المشتركة لدول افريقيا الشرقية والجنوبية. أما التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فقد أُوجِز إجمالا أعلاه في سياق برنامج المساعدة التقنية المتكامل لأقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية الأخرى.

٤٨- وقد أُضفي الطابع الرسمي على اتفاق للتعاون بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يدعو إلى إطلاق برنامج مشترك يرمي إلى مساعدة البلدان الافريقية، وخاصة أقل البلدان نموا، على تحسين بيئة التدفقات الاستثمارية، وتعزيز القدرات المحلية على اجتذاب الاستثمارات، ودعم التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا فيما بين البلدان الافريقية وبين افريقيا والمناطق الأخرى. وستقوم هاتان المنظمتان، على أساس هذا الاتفاق، برعاية الحلقة الدراسية التجريبية المتعلقة بتعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نموا، التي ستُعقد في جنيف في ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد أسهم الأونكتاد في إطلاق "التحالف من أجل تصنيع افريقيا" الذي تتولاه اليونيدو.

٤٩- وتكثف التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إطار البرنامج الاقليمي لبناء القدرات الافريقية في مجالي التجارة والاستثمار، كما هو موضح أعلاه. وقد اشتركت اللجنة الأوروبية في تمويل عدد من المشاريع في افريقيا. ويتعاون الأونكتاد أيضا مع البنك الدولي فيما يتعلق بعدة أنشطة، كما هو مذكور في (هـ) و(و) أعلاه.

نصيب افريقيا في أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد

٥٠- قامت أمانة الأونكتاد، منذ الدورة الأخيرة للمجلس، بزيادة جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى افريقيا. وتشير خطة التعاون التقني لعام ١٩٩٧ إلى أن نصيب افريقيا من نفقات التعاون التقني لدى الأونكتاد من المتوقع أن تزداد من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٧، في حين

أن النصيب المخصص لأقل البلدان نمواً ككل سيزداد من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٧.

المبادرة الخاصة على صعيد المنظومة والمتعلقة بافريقيا

٥١- قام الأونكتاد، بوصفه وكالة التنسيق لتعزيز التجارة وللاستثمار في إطار هذه المبادرة، بتقديم تقرير إلى لجنة توجيهية معنية بالمبادرة الخاصة المتعلقة بافريقيا، اجتمعت في جنيف في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد تناول التقرير بعض الأنشطة التعاونية المشار إليها تحت (هـ) أعلاه. ودُعيت منظمات أخرى في المنظومة إلى التعاون مع الأونكتاد في الوفاء بمسؤوليته الخاصة بدوره الريادي. وبالإضافة إلى مسؤولية الأونكتاد كوكالة تنسيق بشأن إمكانيات الوصول إلى التجارة وفرص التجارة والاستثمار، فإنه أيضا وكالة مُسهِمة فيما يتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، والتعاون بين الجنوب والجنوب.

- - - - -